البنك المركزي العراقي
قسم الاستقرار النقدي والمالي

# تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي

الفصل الثاني
2018

العدد الرابع

# مؤشرات الإنذار المبكر للقطاع المصرفي

## (الفصل الثاني 2018)

البنك المركزي العراقي

2018

**البنك المركزي العراقي – 2018**

**التقرير الفصلي للإنذار المبكر – الفصل الثاني 2018**

**البنك المركزي العراقي– العراق – بغداد – شارع الرشيد**

**هاتف: 8165171**

**ص.ب: 64**

**فاكس: 0096418166802**

**البريد الالكتروني: cbi@cbi.iq**

# المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| **المقدمة** | **2-1** |
| **الفصل الاول/ تحليل مؤشرات إستقرار قيمة العملة** | **12-3** |
| اولاً/ مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي | 5-3 |
| ثانيا/ كفاية الاحتياطيات | 7-5 |
| 1- نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد بالمعنى الواسع ($M_2$) | 6-5 |
| 2-معدل نمو نسبة الاحتياطي الاجنبي الى عرض النقد ($M_2$) | 7-6 |
| ثالثاً/ التغير في معدلات اسعار الفائدة | 10-7 |
| 1- اسعار الفائدة قصيرة الاجل على الودائع | 9-7 |
| 2-سعر الفائدة الحقيقي | 10-9 |
| رابعاً/ سعر الصرف الحقيقي | 12-11 |
| **الفصل الثاني / تحليل مؤشرات أداء المصارف** | **22-13** |
| 1- قروض البنك المركزي / اجمالي مطلوبات المصارف | 13 |
| 2- ودائع القطاع الخاص / $M_2$ | 14-13 |
| 3-اجمالي الائتمان النقدي /اجمالي الودائع | 15-14 |
| 4-المضاعف النقدي | 17-15 |
| 5-ربحية المصارف | 18-17 |
| 6-القروض المتعثرة/ اجمالي الائتمان النقدي | 19-18 |
| 7-القروض المتعثرة/ اجمالي الودائع | 20-19 |
| 8-القروض المتعثرة/ اجمالي الاصول | 21-20 |
| 9-صافي الموجودات الاجنبية / رأس مال المصارف | 22-21 |
| **الفصل الثالث / تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي** | **26-23** |
| أولاً/ معدل التضخم | 24-23 |
| ثانياً/ فائض أو عجز الموازنة العامة الى GDP | 25-24 |
| ثالثاً/ معدل التغير في الناتج المحلي الإجماليGDP | 26-25 |

# قائمة الاشكال


| التسلسل | الموضوع | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي في العراق | 4 |
| 2 | مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي وقيمة الدينار العراقي | 5 |
| 3 | نسبة الاحتياطي الاجنبي الى عرض النقد بالمعنى الواسع ($M_2$) | 6 |
| 4 | معدل نمو نسبة الاحتياطي الاجنبي الى عرض النقد ($M_2$)، الاحتياطي الاجنبي، عرض النقد $M_2$ | 7 |
| 5 | اسعار الفائدة على الودائع، الودائع الثابتة وودائع التوفير، قيمة الدينار العراقي | 9 |
| 6 | سعر الفائدة الحقيقي، معدل التضخم، اسعار الفائدة الاسمية | 10 |
| 7 | سعر الصرف (النافذة، السوق)، فجوة سعر الصرف | 10 |
| 8 | سعر الصرف الحقيقي وقيمة الدينار | 12 |
| 9 | نسبة ودائع القطاع الخاص والعملة في التداول الى ($M_2$) | 14 |
| 10 | نسبة اجمالي الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع | 15 |
| 11 | المضاعف النقدي ونسبة العملة في التداول الى الودائع الجارية | 16 |
| 12 | العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات | 17 |
| 13 | نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الائتمان النقدي | 19 |
| 14 | نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الودائع | 19 |
| 15 | نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الاصول | 20 |
| 16 | راس مال المصارف التجارية وصافي الموجودات الاجنبية لديها | 21 |
| 17 | معدل التضخم ، معدل سعر الفائدة الحقيقي | 24 |
| 18 | نسبة حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية الى اجمالي الدين الداخلي، نسبة فائض أو عجز الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي GDP | 25 |
| 19 | معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي | 26 |

## المقدمة

يسُّر البنك المركزي العراقي أن يقدم العدد الرابع من تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي للفصل الثاني من عام 2018، الذي جاء تعزيزاً لدور البنك المركزي في أتخاذ التدابير اللازمة الوقائية من خلال مراقبة ورصد التطورات الكلية المالية والاقتصادية لتجنب حدوث الأزمات المالية. أذ يهدف هذا التقرير ومن طريق المؤشرات الداخلة في التحليل إلى إعطاء صورة واضحة عن الأداء الكلي للقطاع المصرفي وتشخيص الإختلالات فيه إن وجدت ولرسم الستراتيجيات الملائمة لإدامة قطاع مالي سليم.

يتكون التقرير من ثلاثة فصول شملت العديد من المؤشرات تفسر في مكوناتها مدى استقرار قيمة العملة المحلية والمصارف وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي، إذ تضمَّن الفصل الأول تحليل مؤشرات استقرار قيمة العمـــــــلة والتي تعكس صورة واضحة عن التطورات في قيمة العملة وتحديد أهم العوامل المؤثرة بها، إذ شهد مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (EMPI) استقراراً نتيجة لنجاح أداء البنك المركزي العراقي للحفاظ على استقرار سعر الصرف بأدواته المختلفة، فيما شهدت قيمة الدينار العراقي ارتفاعاً طفيفاً اثناء الفصل الثاني من عام 2018 لتصل الى (0.5%) اثناء الفصل الثاني من عام 2018 بعدما كانت (0.2%) اثناء الفصل الثاني من عام 2017، وتجاوزت نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع ($M_2$) القيمة المعيارية البالغة (50%) إذ ارتفعت بنسبة (18.7%) لتصل إلى (72.891%) أثناء الفصل الثاني لعام 2018 بعد أن كانت (61.372%) أثناء الفصل الثاني 2017.

تضمن الفصل الثاني تحليل مؤشرات أداء المصارف، إذ تبين من تحليل تلك المؤشرات أنّ القطاع المصرفي يتمتع بالاستقرار، ذلك لأن نسبة ودائع القطاع الخاص إلى $M_2$ قد ارتفعت بنسبة (5.1%) في الفصل الثاني من عام 2018 عما كانت عليه لنفس الفصل من عام 2017، وفي المقابل انخفضت نسبة النقد في التداول إلى $M_2$ بنسبة (4.4%-) في الفصل الثاني عام 2018 مقارنة بالفصل نفسه من عام 2017، وهو مؤشر ايجابي يدل على زيادة ثقة المودعين بالمصارف، كما أن قيمة المضاعف النقدي أرتفعت في الفصل الثاني من عام 2018

لتصل الى (1.51%) عما كان عليه في نفس الفصل لعام 2017 إذ بلغ (1.49%)، إن الزيادة في مؤشر المضاعف يعد مؤشراً جيداً، لكن هذا الارتفاع لم يصل بعد الى مستويات عالية تلبي الطموح، مما أنعكس على النسبة المنخفضة للعمق المصرفي في العراق.

وتضمن الفصل الثالث تحليل بعض مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي التي لها أثر في الجهاز المصرفي العراقي، إذ سجّل معدل التضخم انخفاضاً كبيراً أثناء الفصل الثاني من عام 2018 ليصل إلى (0.4%) بعد أن سجّل (1.8%) أثناء الفصل الثاني من عام 2017، فيما انعكس مقدار الفائض المتحقق من الموازنة العامة للدولة والذي وصل إلى (14.9) ترليون دينار اثناء الفصل الثاني من عام 2018 على ارتفاع نسبة (فائض أو عجر الموازنة العامة إلى GDP) أثناء الفصل الثاني من عام2018 لتصل إلى (22.37%) بعدما كانت (7.12 %) أثناء الفصل الثاني من عام 2017.

كما سجل الناتج المحلي الاجمالي في العراق ارتفاعاً كبيراً في الفصل الأول من عام 2018 بنسبة ارتفاع (24.8%)، وهو إشارة إلى انتعاش النشاط الاقتصادي المتزامن مع أرتفاع أسعار النفط العالمية والتحسن النسبي في الظروف الامنية.

# الفصل الاول

## تحليل مؤشرات استقرار قيمة العمـــــــــــلة

### اولاً/ مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي[1]:

إن التقلبات العالية التي تحصل في سعر الصرف تجعل من الصعب التنبوء به او توقع حالة استقراره من عدمها وهذه التقلبات تكون نتيجة لاسباب عدة اهمها المضاربات وتذبذب الطلب على الدولار أو المعروض منه لذا لابد من دراسة ذلك ووضع مؤشر يتابع التحركات التي تحصل في سوق الصرف من خلال مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي، إذ يعكس هذا المؤشر مستوى ضغط سوق الصرف الاجنبي على العملة المحلية، وذلك عن طريق مقارنته مع القيم المعيارية، إذ يتم احتساب ضغط السوق من خلال ادخال صافي الاحتياطيات الاجنبية كمؤثر اساسي في سعر الصرف في العراق[2]، كون أن سعر الصرف من اهم المتغيرات ذات الاثر المباشر على الاقتصاد العراقي، إذ يُلَحظ من الشكل (1) بقاء مؤشر ضغط السوق الأجنبي(Exchange Market Pressure Index (EMPI اثناء الفصل الثاني من عام 2018 ضمن الحدود المعيارية العليا وهو نتيجة للسياسة التي اتبعها البنك المركزي بالحفاظ على استقرار قيمة الدينار تجاه الدولار.

---

[1] يعَّرف ضغط سوق الصرف الأجنبي بأنه تغير حجم النقد المحلي، عرضاً وطلباً، ويؤدي في حال عدم التدخل، إلى تقلب في قيمة العملة المحلية تجاه العملات الأجنبية . سيتم قياس هذا المؤشر بالاعتماد على الصيغة الآتية والمعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي.

$$EMP_{i,t} = \frac{1}{\sigma \Delta\%er}\ \Delta\%er + \frac{1}{\sigma \Delta res}\ \Delta res$$

للمزيد انظر:

IMF, (2007) World Economic Outlook October 2007: Globalization and Inequality, World Economic and Financial Surveys, pp 129-130.

[2] يمكن التاثير في سعر الصرف الاجنبي من خلال سعر الفائدة وحجم الائتمان ، الا ان ذلك لن يعمل مع حالة العراق، فتم اعتبار صافي الاحتياطي الاجنبي الاداة الاكثر تاثيراً في سعر الصرف وبالتالي ينعكس ذلك الاثر على قيمة العملة للمزيد انظر :

- Erhan Oruc , Estimating Exchange Market Pressure Index: New Approach, Doctoral Thesis, University of Kansas ,2015,p11.

شكل (1)
مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي في العراق

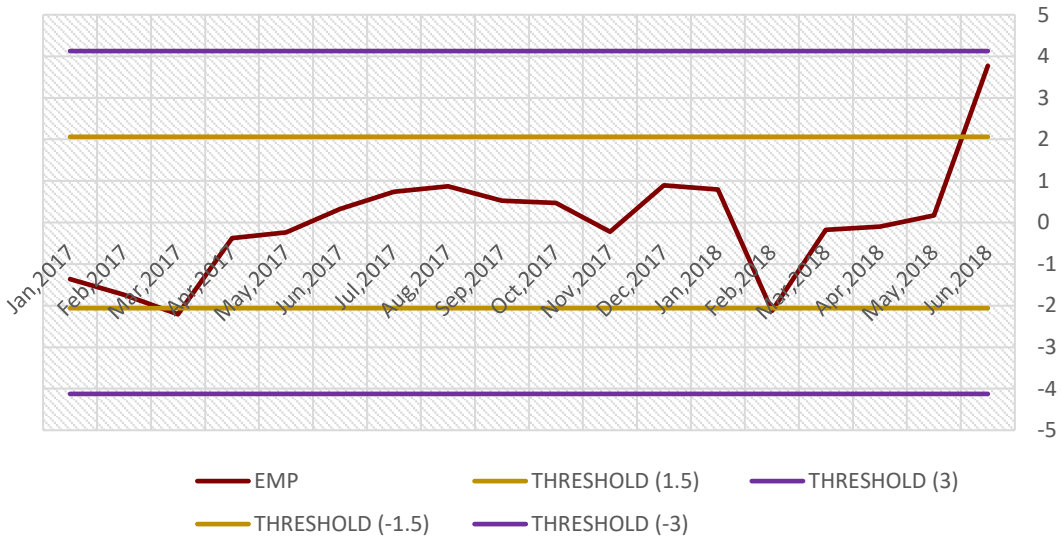


**المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.**

فيما يوضح الشكل (2) العلاقة العكسية بين مؤشر ضغط سوق الصرف ومؤشر قيمة الدينار العراقي، إذ شهدت قيمة الدينار العراقي ارتفاعاً طفيفاً اثناء الفصل الثاني من عام 2018 ليصل الى (0.5%) اثناء الفصل الثاني من عام 2018 بعدما كان (0.2%) اثناء الفصل الثاني من عام 2017 والذي يتضح ذلك جلياً من خلال استقرار سعر صرف السوق عند (1200) دينار للدولار الواحد في الفصل الثاني من عام 2018 بعدما سجل (1252) دينار للدولار اثناء الفصل الثاني من عام 2017، وهو نتيجة سياسة البنك المركزي المتبعة في الحفاظ على استقرار سعر الصرف والدفاع عنه من خلال التحكم بعرض العملة الاجنبية واتباع الاجراءات اللازمة التي من شانها الحد من المضاربات على العملة الاجنبية، إذ شهد مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي ارتفاعاً ضمن الحدود العليا مقارنة بالفصل الثاني في العام 2017. إن الارتفاع الحاصل في سعر الصرف للدينار العراقي له آثار إيجابية على الاقتصاد العراقي الذي ما يزال في المراحل الاولى من التنمية الاقتصادية نتيجة لظروف الحروب والازمات التي عاشها، وعدم توفر سلع قابلة للتصدير بإستثناء النفط ذو الطلب غير المرن عالمياً، إذ إن ارتفاع قيمة الدينار العراقي

مقابل الدولار، يجعل استيرادات البلد لكل مستلزمات التنمية الاقتصادية من الخارج أرخص نسبياً، فتكون فرص تحقيق التنمية الاقتصادية أسهل واسرع.

شكل (2)
مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي وقيمة الدينار

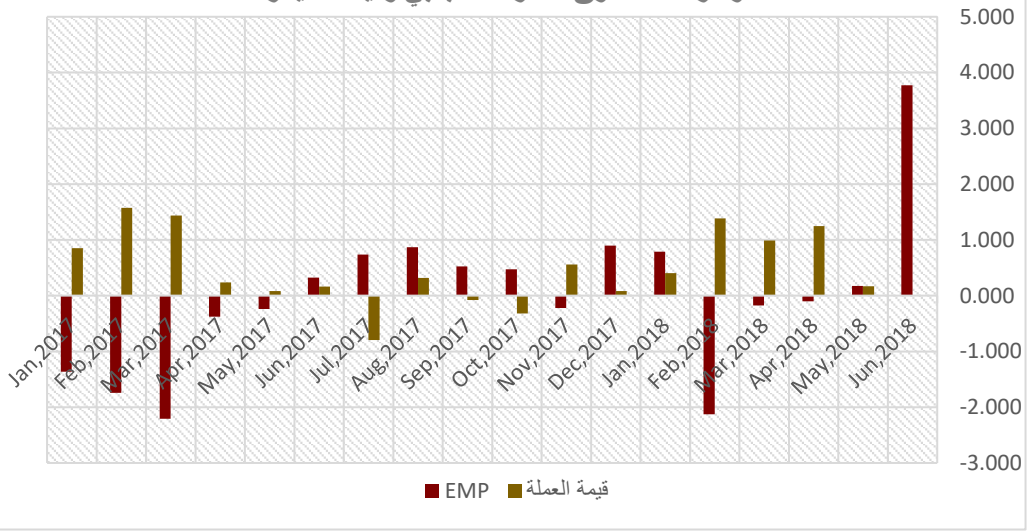


**المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.**

## ثانياً/ كفاية الاحتياطيات:

### 1- نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد بالمعنى الواسع ($M_2$) :

شهدت نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع ($M_2$) ارتفاعاً كبيراً بنسبة (18.7%) لتصل إلى (72.891%) أثناء الفصل الثاني لعام 2018 بعد أن كانت (61.372%) أثناء الفصل الثاني 2017 كما في الشكل (3)، وهي أكبر من القيمة المعيارية البالغة (50%)[1]، وذلك نتيجة ارتفاع حجم الاحتياطي الاجنبي لدى البنك المركزي بنسبة

[1] ان النسبة المعيارية هي 20% ولكن بسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي واحادية مصادر العملة الاجنبية من خلال تصدير النفط الخام فأنه تم الاعتماد على النسبة المعيارية البالغة 50%.

- د. مازن صباح أحمد، سعاد عبد الحسن جواد، حسين عطوان مهوس، الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي العراقي: معايير الكفاية ودورها في تحقيق أهداف السياسة النقدية في العراقي، المؤتمر السنوي الثالث للبنك المركزي العراقي، 2017، ص20.

(19.8%) والذي سجل (64,390) مليار دينار اثناء الفصل الثاني من عام 2018 بعدما كان ما مقداره (53,751) مليار دينار اثناء الفصل الثاني من عام 2017.

شكل (3)
نسبة الاحتياطي الاجنبي الى عرض النقد بالمعنى الواسع M2

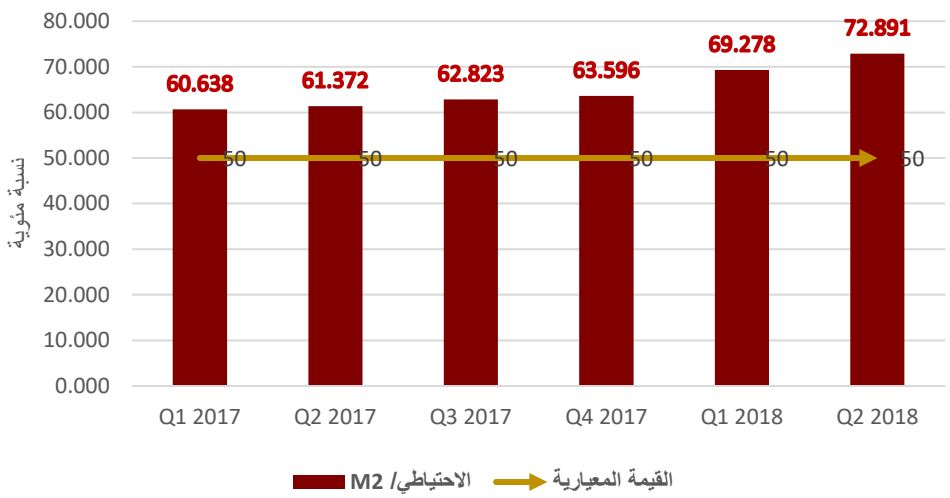


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

## 2- معدل نمو نسبة الاحتياطي الاجنبي الى عرض النقد($M_2$):

شهدت نسبة نمو نسبة الاحتياطي الاجنبي الى عرض النقد($M_2$) ارتفاعاً أثناء الفصل الثاني من العام 2018 بنسبة (5.215%) وكما في الشكل (4)، ذلك لأنّ حجم الاحتياطي الأجنبي شهد ارتفاعاً ليصل إلى (64,390) مليار دينار اثناء الفصل الثاني من عام 2018 بعد أن كان (53,751) مليار دينار في الفصل الثاني من عام 2017، في الوقت الذي شهد فيه عرض النقد الواسع ($M_2$) ارتفاعاً هو الاخر أثناء المدة ذاتها ليصل إلى (88,363) مليار دينار في الفصل الثاني من عام 2018 بعد أن كان (87,5822) ترليون دينار أثناء الفصل الثاني من عام 2017.

شكل (4)
معدل نمو نسبة الاحتياطي الاجنبي الى عرض النقد M2، الاحتياطي الاجنبي، عرض النقد M2

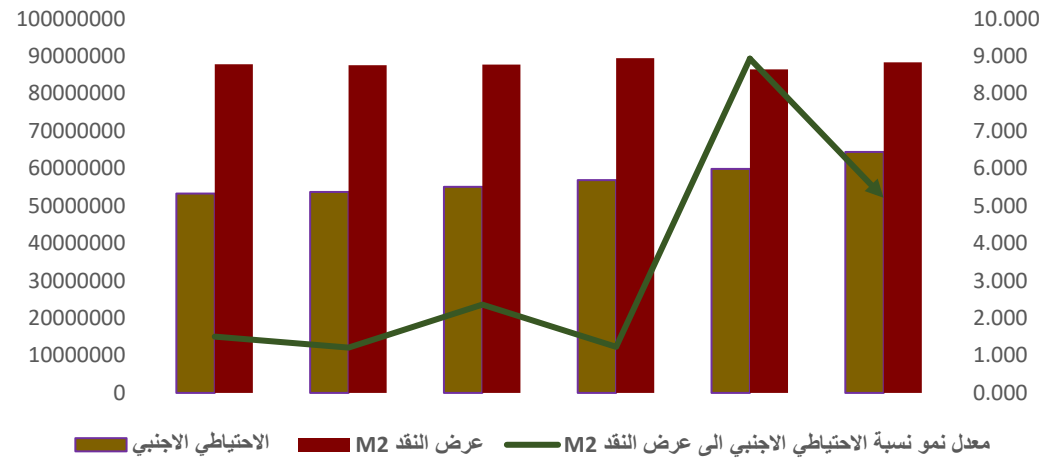


**المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.**

## ثالثاً/ التغير في معدلات أسعار الفائدة:

### 1- أسعار الفائدة قصيرة الأجل على الودائع:

شهدت أسعار الفائدة على الودائع قصيرة الاجل انخفاضاً طفيفاً اثناء الفصل الثاني من العام 2018 لتصل الى (4.8%) بعدما كانت (5%) اثناء الفصل الثاني من العام 2017، على الرغم من ذلك الا ان قيمة الدينار العراقي شهدت ارتفاعاً طفيفاً لتصل الى (0.5%) اثناء الفصل الثاني من عام 2018 بعد ما كانت (0.2%) اثناء الفصل الثاني من عام 2017، ذلك نتيجة ضعف العلاقة بين قيمة العملة واسعار الفائدة في العراق، والذي تم أثباته من خلال نتائج التحليل القياسي الذي أكد ضعف العلاقة بين المتغيرين[1] ، فضلاً عن ذلك أكد التحليل القياسي ضعف العلاقة

[1] تم تقدير العلاقة بين معدل اسعار الفائدة على الودائع وقيمة الدينار باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي المتجه Vector Autoregression VAR خلال المدة من شهر كانون الثاني لعام 2016 ولغاية شهر حزيران من عام 2018، وبعد تجاوز الانموذج المقدر جميع الاختبارات الاحصائية أوضحت النتائج عدم وجود تأثير لمعدل اسعار الفائدة على قيمة الدينار.

بين معدل أسعار الفائدة وحجم الودائع[1]، كما يوضح الشكل (5) أتجاهات كلاً من معدل أسعار الفائدة وقيمة الدينار وحجم الودائع والذي يشير إلى ضعف العلاقة الطردية بين متغير معدل أسعار الفائدة والمتغيرين الآخرين. بعبارة أخرى أن كلاً من قيمة الدينار وحجم الودائع في العراق تتحدد بعوامل أخرى مثل مستوى نصيب الفرد من الدخل والميل الحدي للادخار أو الاستهلاك ومعدلات التضخم وأسعار الصرف وغيرها.

اذ ان زيادة حجم ودائع القطاع الخاص من (18620) مليار دينار في الفصل الثاني من عام 2017 الى (20054) مليار دينار في عام 2018 تشير الى زيادة الوعي المصرفي للافراد فضلاً عن ارتفاع مستوى الدخل، كما يدل ذلك على ارتفاع الثقة لدى الجمهور بالجهاز المصرفي، مما دفع بهم الى ايداع مدخراتهم لدى المصارف، وان التغير في اسعار الفائدة على الودائع دفع بالمودعين الى ايداع النسبة الاكبر من مدخراتهم على شكل ودائع توفير مقارنة بالودائع الثابتة، إذ بلغ حجم ودائع التوفير اثناء الفصل الثاني من عام 2018 ما مقداره (10.9) ترليون دينار فيما بلغ حجم الودائع الثابتة ما مقداره (9.2) ترليون دينار نظراً للميزات التي يمتاز بها حساب التوفير من سهولة تحريك إيداعات المودعين واقتراب سعر الفائدة الممنوحة لحساب التوفير من اسعار الفائدة على الودائع الثابتة[2]، وكما في الشكل (5):

[1] من خلال أستخدام أنموذج VAR بينت النتائج عدم وجود تأثير لمعدل أسعار الفائدة على الودائع خلال المدة من شهر كانون الثاني من عام 2016 ولغاية شهر حزيران من عام 2018.

[2] سعر الفائدة على ودائع التوفير هو (3.81%)، اسعار الفائدة على الودائع لمدة 6 اشهر هي (4.27%) ، سعر الفائدة على الودائع لمدة سنة هو (5.29%)، سعر الفائدة لمدة سنتين هو (5.87%).

شكل (5)
أسعار الفائدة على الودائع، الودائع الثابتة وودائع التوفير، قيمة الدينار

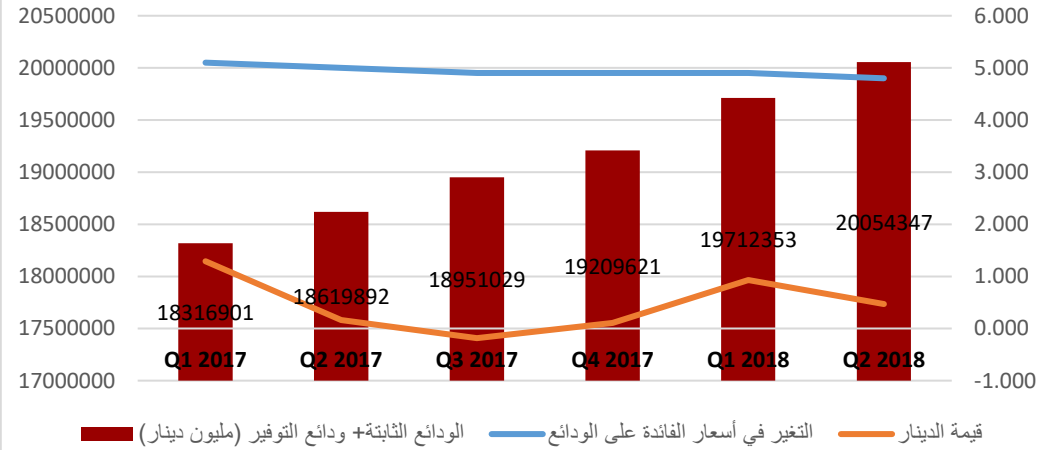


**المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.**

## 2- سعر الفائدة الحقيقي:

سجل سعر الفائدة الحقيقي ارتفاعاً اثناء الفصل الثاني من عام 2018 ليصل الى (4.4%) مقارنة بذات النسبة في الفصل الثاني من عام 2017 والبالغة (3.2%)، إذ كان لتراجع معدل التضخم الاثر في رفع سعر الفائدة الحقيقي، وبالتالي يكون له انعكاسات على حجم الودائع (التوفير، الثابتة)، إذ شهدت ارتفاعاً بنسبة (7.7%) مقارنة مع ذات الودائع في الفصل الثاني من عام 2017، وكما في الشكل (6)، إذ يعكس هذا الارتفاع في حجم الودائع الزيادة في الطلب على العملة المحلية كمخزن للقيمة متأثرة بالفائدة الحقيقية الموجبة وكذلك استقرار اسعار الصرف وتقليص فجوة سعر الصرف التي حدة من المضاربة على العملة المحلية وزيادة ثقة الجمهور بها.

شكل (6)
سعر الفائدة الحقيقي، الودائع، معدل التضخم، اسعار الفائدة الاسمية

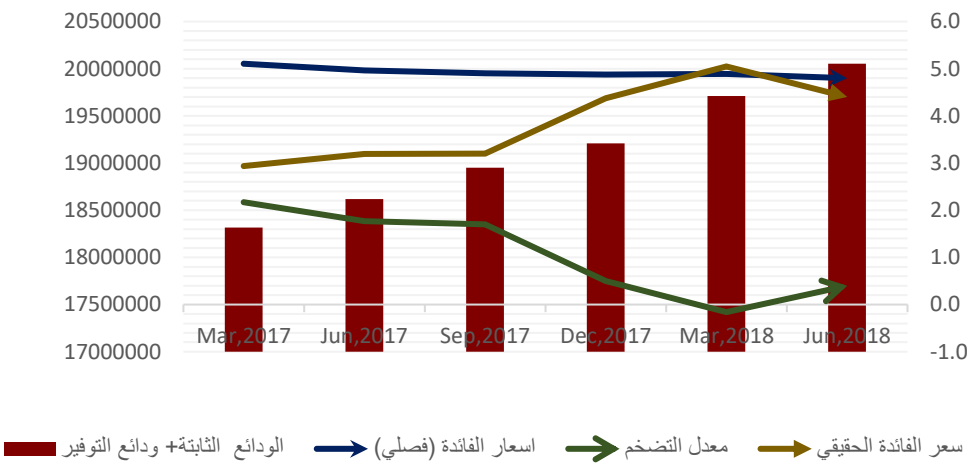


**المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.**

شكل (7)
سعر الصرف (النافذة، السوق)، فجوة سعر الصرف

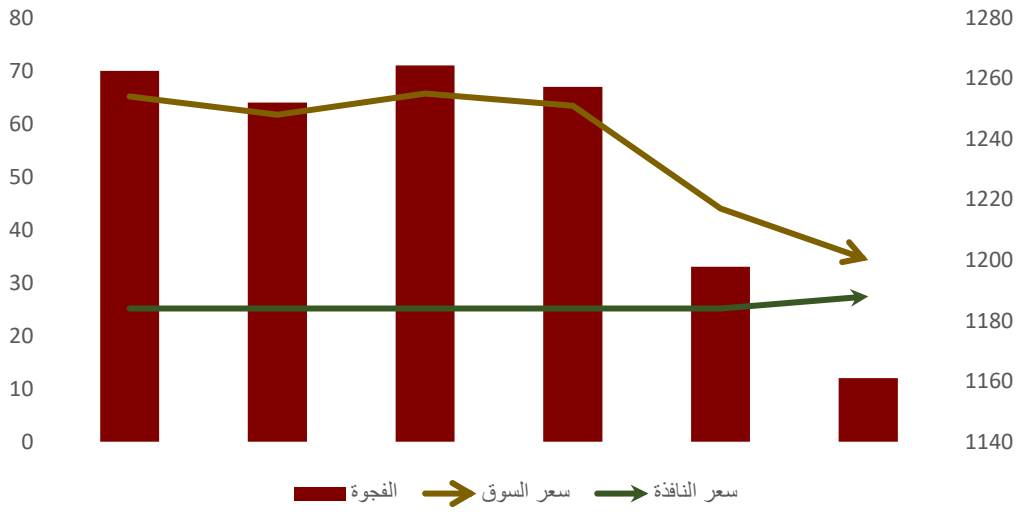


**المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.**

**رابعاً/ سعر الصرف الحقيقي[1]:**

إذ يتمّ من طريق هذا المؤشر متابعة سعر الصرف الحقيقي في العراق ومدى بقائه ضمن المستوى المقبول، وكذلك متابعة التغيرات في الأسعار المحلية نسبةً إلى الأسعار في الخارج، إذ ان تقلبات أسعار الصرف تخلق بيئة غير مواتية للنشاطات الاقتصادية، فهي تدفع بالمستثمرين إلى تجنب الاستثمار في الاقتصاد الذي تتعرض لتقلبات مفرطة في سعر صرف العملة المحلية، كما إنها تؤثر في الانتاج وبالتالي التوظيف، وشهد سعر الصرف الحقيقي في العراق أنخفاضاً بنسبة (2-%) اثناء الفصل الثاني من العام 2018 مقارنة بالفصل الثاني من العام 2017، إذ وصل إلى (2857.072) دينار للدولار بعدما كان (2917.487) دينار للدولار اثناء الفصل الثاني من العام 2017 وذلك نتيجة انخفاض سعر الصرف الاسمي في العراق ليصل الى (1200) دينار للدولار في الفصل الثاني من عام 2018 بعدما كان (1248) دينار للدولار، كما شهد الرقم القياسي للاسعار في الولايات المتحدة ارتفاعاً ليصل الى (250.47) في الفصل الثاني من عام 2018 بعدما كان (244.06) في الفصل الثاني لعام 2017 كون ان الارتفاع في معدل التضخم في الولايات المتحدة يساعد في ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، فيما ارتفعت قيمة الدينار اثناء الفصل الثاني من العام 2018 لتصل الى (0.5%) بعدما سجلت (0.2 %) اثناء الفصل الثاني من العام 2017، كما في الشكل (8).

[1] إن الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي يقود إلى تدهور قيمة العملة المحلية.
يتم احتساب سعر الصرف الحقيقي من خلال المعادلة الاتية:

$$\text{سعر الصرف الحقيقي } (\mathbf{RER}) = \frac{P^* E}{p}$$

P: الرقم القياسي لاسعار المستهلك في العراق.
E: سعر الصرف الاسمي للدينار العراقي (سعر السوق).
*P: الرقم القياسي لاسعار المستهلك في الولايات المتحدة.

شكل (8)
سعر صرف الحقيقي وقيمة الدينار

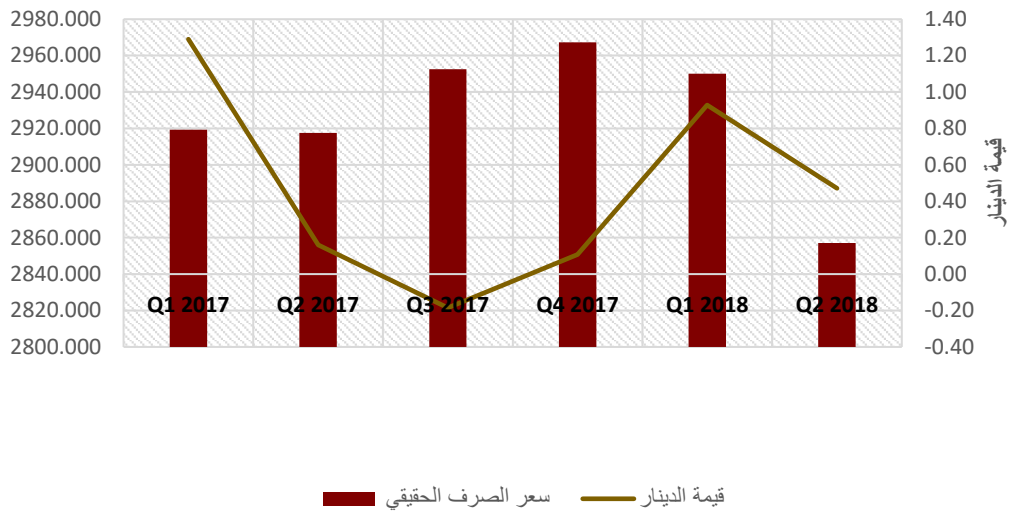


**المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.**

# الفصل الثاني

# تحليل مؤشرات أداء المصارف

## 1- قروض البنك المركزي / إجمالي مطلوبات المصارف:

يعكس هذا المؤشر هشاشة القطاع المصرفي banking sector fragility، وحجم التعثر ونقص السيولة التي قد تعاني منه بعض المصارف، وكلما زاد حجم القروض الممنوحة من قبل البنك المركزي إلى المصارف يشير إلى توسع حجم التعثر لتلك المصارف وزيادة المخاطر المتوقعة على القطاع المصرفي والنظام الاقتصادي ككل.

قد حدد قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 المعدل ضمن المادة (30) الشروط القانونية لمساعدة المصارف المتعثرة كملجأ أخير للاقراض، ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزي العراقي لم يقدم قروض للمصارف العاملة أثناء الفصل الثاني من عام 2018، بسبب نسب السيولة المرتفعة لدى المصارف والتي أرتفعت من (68%) أثناء الفصل الثاني 2017 إلى (69%) لنفس الفصل لعام 2018[1].

## 2- ودائع القطاع الخاص / $M_2$:

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة ودائع القطاع الخاص لدى المصارف على عرض النقد بالمعنى الواسع، إنّ ارتفاع هذه النسبةُ يُعَدُّ مؤشراً جيداً على ثقة الأفراد بالمصارف، ومن الشكل (9) يتبيّن أن نسبة ودائع القطاع الخاص إلى $M_2$ ارتفعت من (27.2%) في الفصل الثاني من عام 2017 إلى (28.6%) لنفس الفصل من عام 2018، بمعدل (5.1%) ، وفي المقابل انخفضت نسبة النقد في التداول إلى $M_2$ الى (45.1%) في الفصل الثاني عام 2018 بعد أن كانت (47.2%) للفصل نفسه من عام 2017، وهو أمر إيجابي يدل على ثقة المودعين

[1] البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

بالمصارف، وأنّ المصارف تؤدّي وظائفها بشكل جيد وهي جاذبة للودائع، ووفقاً لهذا المؤشر فإنّ المصارف العراقية لا تعاني من أزمة سيولة وإنّ حجم الودائع لديها مستقر، وكما في الشكل (9).

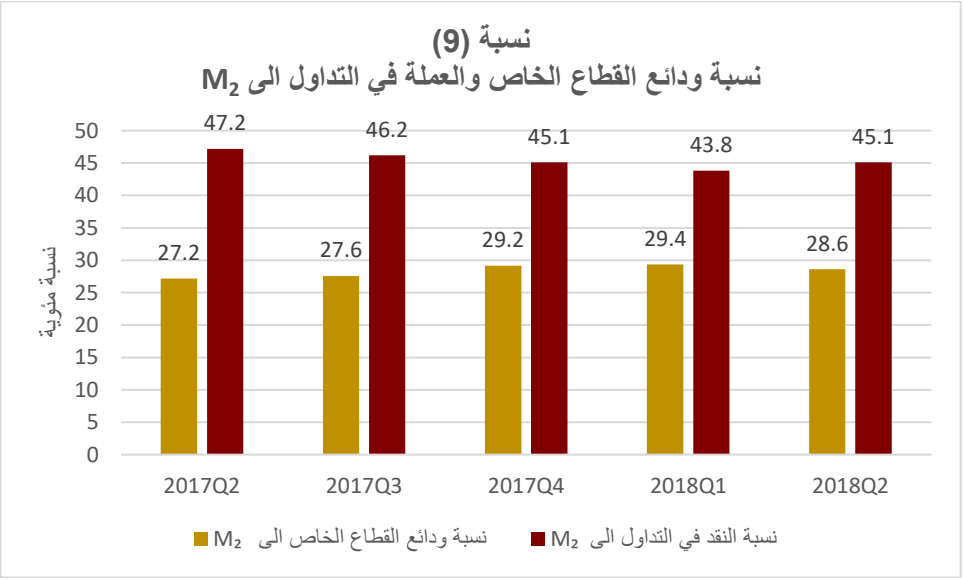


**المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.**

### 3-إجمالي الائتمان النقدي/ إجمالي الودائع:

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة إجمالي الائتمان النقدي على إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة، ووفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي يجب ألّا تتجاوز هذه النسبة (70%). يُلحَظ من الشكل (10) أنَّ نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع بلغت (58.1%) في الفصل الثاني 2018 وهي لم تتجاوز النسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي (70%)، كما هو الحال في الفصول السابقة من سنة 2017، أي إنّ الجهاز المصرفي استناداً إلى هذا المؤشر غير معرّض إلى أية مخاطر في حال وجود أيَّة سحوبات مفاجئة منه.

**شكل (10)**
**نسبة إجمالي الائتمان النقدي الى إجمالي الودائع**

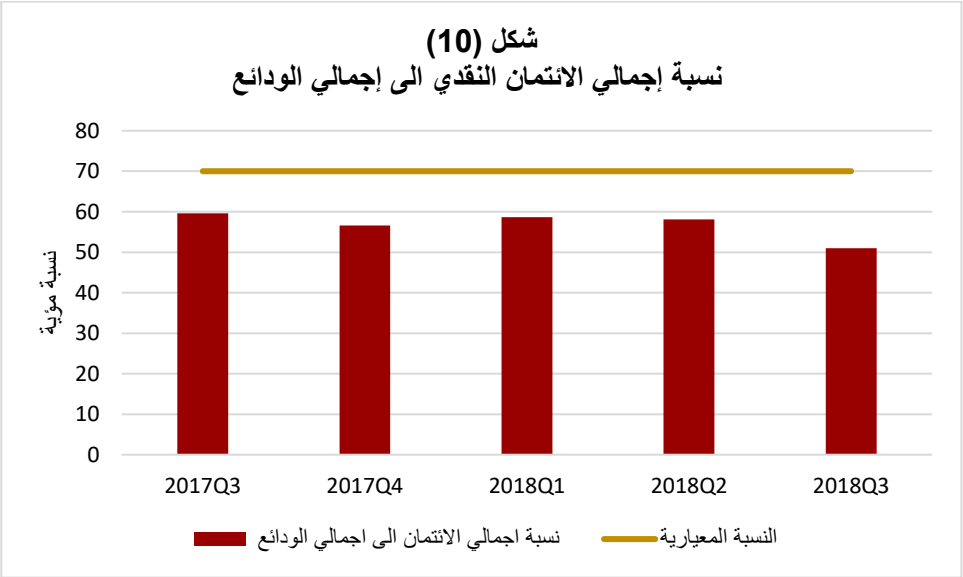


**المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.**

## 4-المضاعف النقدي:

يُعرَّف المضاعف على أنَّه رغبة وقدرة المصارف في تحويل الودائع لديها إلى ائتمان، ويتمُّ قياسه من طريق قسمة (عرض النقد بالمعنى الواسع $M_2$ \ الأساس النقدي $M_0$)[1]، ومن ثَمَّ فإنّ الارتفاع المستقر في هذا المؤشر يُعَدُّ إشارة إيجابية على عمل الجهاز المصرفي، وذلك لأن ارتفاعه بشكل مستقر يعكس ثقة الأفراد بالمصارف العاملة ومن ثَمَّ يزيد من قدرة المصارف على منح الائتمان وخلق ودائع إضافية ويشير إلى استقرار عمل الجهاز المصرفي وعدم تعرضه إلى أزمة، والشكل(11) يوضح نسبة المضاعف النقدي:

[1] ($M_0$) الأساس النقدي: يمثّل النقد المصدّر إلى التداول (باستثناء النقد في خزائن البنك المركزي) مضافاً إليه ودائع البنوك التجارية بالدينار العراقي لدى البنك المركزي.

($M_2$) عرض النقد الواسع: يمثل عرض النقد الضيق مضافاً إليه الودائع الأخرى لجميع القطاعات الاقتصادية (باستثناء الحكومة المركزية) لدى المصارف العاملة.

**شكل (11)**
**المضاغف النقدي ونسبة العملة في التداول الى الودائع الجارية**

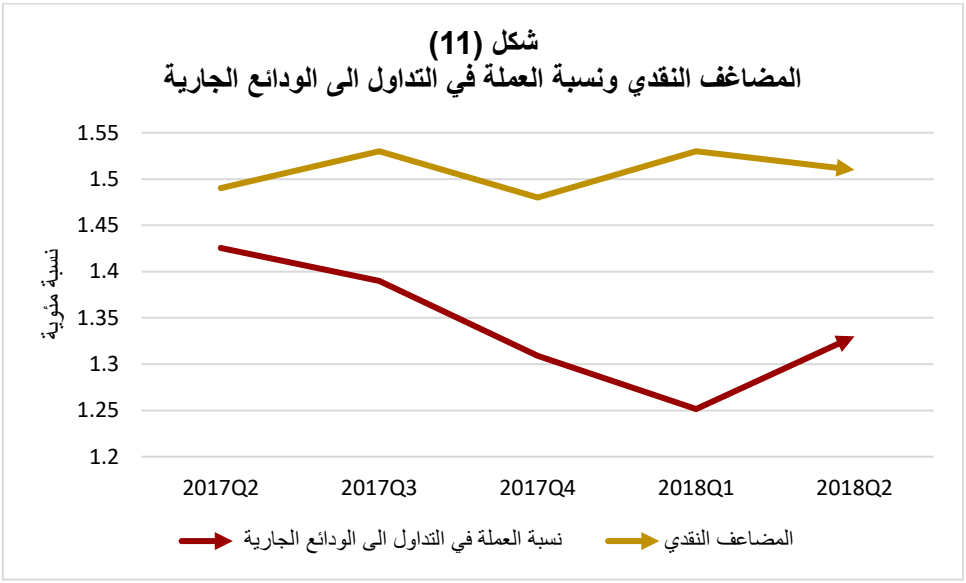


**المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.**

يتبين من الشكل (11) ارتفاع في قيمة المضاعف النقدي في الفصل الثاني من عام 2018 ليصل الى (1.51%) ، عما كان عليه في نفس الفصل لعام 2017 إذ بلغ (1.49%)، وفي ذات الوقت أنخفضت نسبة العملة في التداول إلى الودائع الجارية في الفصل الثاني من عام 2018 لتصل إلى (1.33%)، بعد ما كانت (1.42%) لنفس الفصل من عام 2017، أن الزيادة في مؤشر المضاعف يعطي دلالة إيجابية على زيادة النشاط المصرفي لكنه لم يصل الى المستوى المقبول، فالمضاعف النقدي في العراق منخفض بالمقارنة مع المضاعف النقدي في بعض الدول العربية، فمثلاً بلغت قيمة المضاعف النقدي في المملكة العربية السعودية (4.9%) وفي جمهورية مصر العربية (4.8%) وفي دولة الأمارات العربية المتحدة (3.6%) في الفصل الثاني عام 2018، أن هذا الأنخفاض في قيمة المضاعف النقدي في العراق يعكس المساهمة المنخفضة للنشاط المصرفي في الاقتصاد من خلال منح الائتمان الذي يعد الاساس في خلق المضاعف النقدي، أذ بلغت نسبة الائتمان المقدم الى القطاع الخاص من المصارف العاملة في الجهاز المصرفي العراقي الى الناتج المحلي الأجمالي (8.6%) في نهاية عام (2017)، وتعد هذه النسبة منخفضة مقارنة مع بعض الدول العربية، مثلاً بلغت نسبة الائتمان المقدم الى القطاع

الخاص الى الناتج المحلي الأجمالي (78.8%) و(54.3%) و(28.5%)[1] في كلاً من دولة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية على التوالي في نهاية عام 2017، كما أن انخفاض قيمة المضاعف النقدي يقلل من استجابة الجهاز المصرفي لتغيرات السياسة النقدية.

**5-ربحية المصارف:**

يقيس هذا المؤشر حجم الأرباح والخسائر التي تحققها المصارف، والشكل (12) يوضح العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات للمصارف العاملة في العراق:

**شكل (12)**
**العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات**

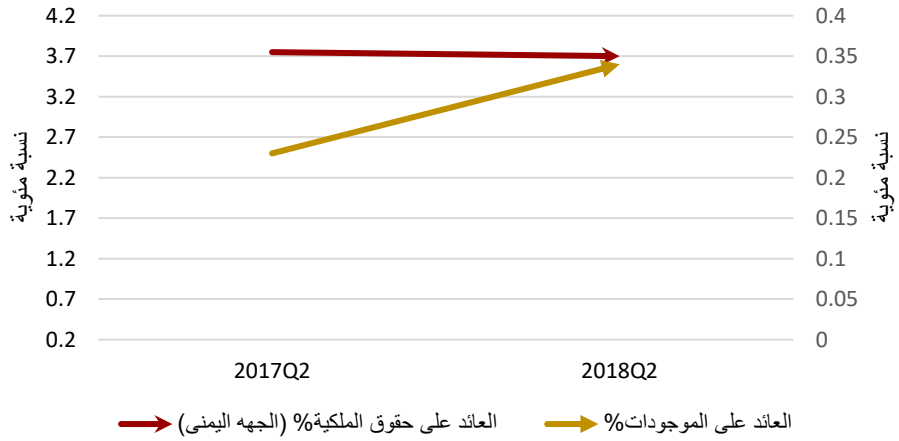


**المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.**

يوضح الشكل (12) أنّ نسبة العائد على الموجودات ارتفعت في الفصل الثاني لعام 2018 إلى (0.34%) بعد أن كان (0.23%) للفصل نفسه لعام 2017، أما نسبة العائد على حقوق الملكية فقد شهدت انخفاضاً طفيفاً من (3.75%) في الفصل الثاني لعام 2017 إلى (3.70%)

[1] البنك الدولي، قاعدة البيانات.

للفصل نفسه من عام 2018، إنّ هذا الانخفاض في العائد على حقوق الملكية يرجع سببه إلى الارتفاع في رؤوس اموال المصارف العاملة، حيث ارتفعت من (13,336,257) مليون دينار في الفصل الثاني عام 2017، ليصل إلى ( 14,853,825) مليون دينار للفصل نفسه عام 2018، بنسبة نمو (11%) ، مما ادى إلى انخفاض العائد على حقوق الملكية، وفقاً لهذا المؤشر فإنّ المصارف العاملة في العراق تؤدي وظائفها بصورة جيدة إذ إنّ هناك ارتفاعاً في حجم الأرباح المتحققة لديها أثناء الفصل الثاني لعام 2018.

**6-القروض المتعثرة/ إجمالي الائتمان النقدي:**

يقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الائتمان النقدي، والشكل (13) يوضح أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي في الفصل الثاني من عام 2018 بلغت (12.4%) بعد أنّ كانت (9.2%) للفصل نفسه عام 2017، بمعدل نمو (34%)، في المقابل أنخفضت نسبة المخصص للديون المتعثرة إلى اجمالي الديون المتعثرة من (73.8%) في الفصل الثاني من عام 2017 إلى (59.9%) في الفصل الثاني من عام 2018، أن هذا الانخفاض في نسبة المخصص للديون المتعثرة إلى اجمالي القروض المتعثرة يعود الى زيادة الديون المتعثرة بنسبة أكبر من المخصص لها، أذ نمت القروض المتعثرة من الفصل الثاني 2017 الى الفصل الثاني 2018 بنسبة (42.6%) بينما زاد المخصص لها بنسبة (15.7%) من الفصل الثاني 2017 الى الفصل الثاني 2018، أن هذا الارتفاع في نسبة القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض يتطلب أهتماماً أكبر من قبل السلطات الاشرافية على الجهاز المصرفي والعمل على توجيه المصارف بأخذ مخصصات إضافية للتحوط المستقبلي وتغطية الديون المتعثرة بشكل أكبر، بالإضافة إلى وضع ضوابط لتقييد الديون المتعثرة لحماية الجهاز المصرفي من التعثر وتعزيز سلامته المالية.

**شكل (13)**
**نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الائتمان النقدي**

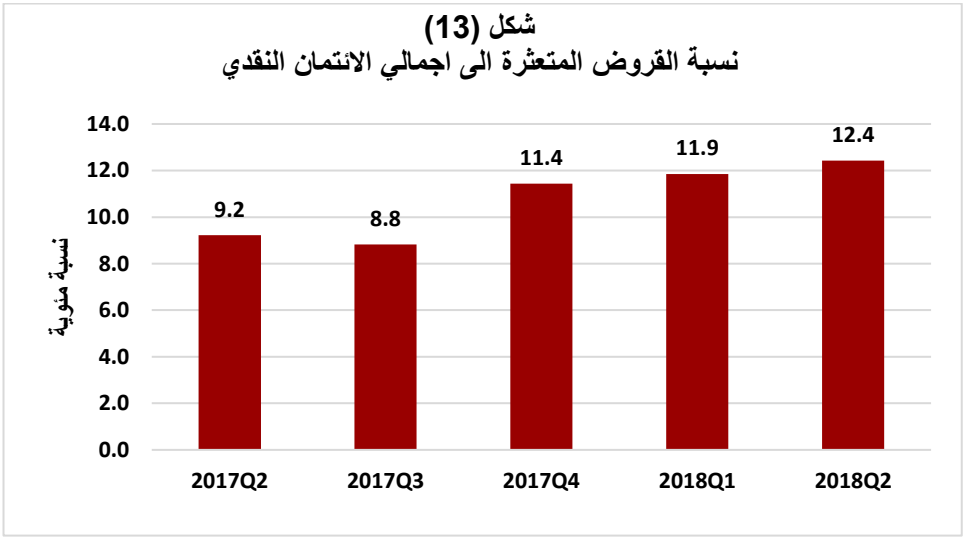


**المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.**

## 7-القروض المتعثرة/ إجمالي الودائع:

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الودائع لدى المصارف، والشكل (14) يوضح ذلك:

**شكل (14)**
**نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الودائع**

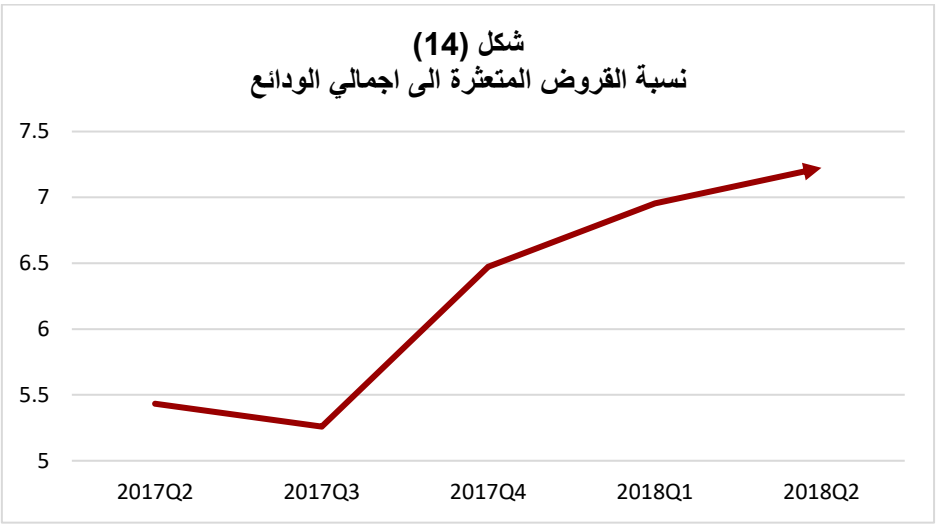


**المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.**

يبيّن الشكل (14) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة في العراق، ويُلَحظ أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع قد ارتفعت من (5.4%) في الفصل الثاني لعام 2017 إلى (7.2%) لنفس الفصل من عام 2018، أن الزيادة في هذا المؤشر يتطلب متابعة من قبل السلطات الأشرافية لضمان قطاع مصرفي سليم.

**8-القروض المتعثرة/ إجمالي الاصول:**

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الأصول لدى المصارف، إذ كشفت تجارب الدول والأدبيات أنّ تجاوز هذه النسبة (10%) ينذر بحدوث أزمة مصرفية[1].

**شكل (15)**
**نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الاصول**

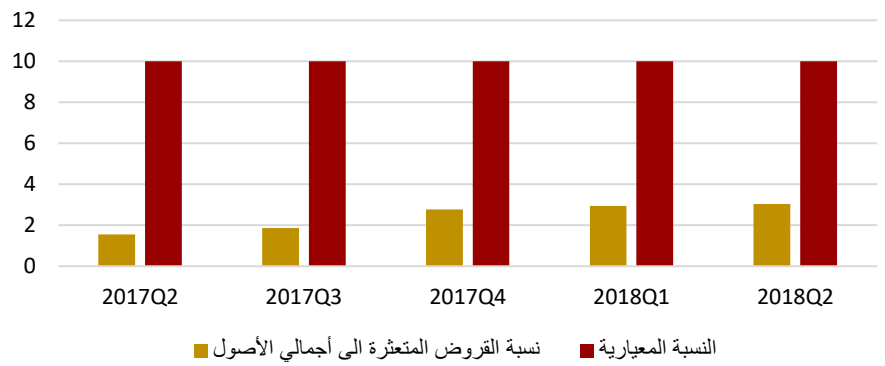


**المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.**

يوضّح الشكل (15) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف العاملة في العراق، ويُلحَظ أنَّ النسبة ارتفعت إلى (3.04%) في الفصل الثاني لعام 2018 بعد أنَّ كانت (1.5%) لنفس الفصل عام 2017، ولكن هذا الارتفاع لم يتجاوز النسبة المعيارية، ومن ثمَّ فإنّ

[1] Asli Demirguc –Kunt and Enrica Detragiache, The Determinants of Banking Crises in Developing and Developed Countries, (1998), IMF Staff Papers No.1. Vol. 45.

القطاع المصرفي العراقي لن يعاني من أزمة في الأجل القصير على الرغم من أرتفاع هذا المؤشر، ولكن هذا الارتفاع يتطلب من السلطات الاشرافية أتخاذ التدابير اللازمة للحد منه.

**9-صافي الموجودات الأجنبية/ رأس مال المصارف:**

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية على رأس مال المصارف العاملة، الشكل (16) يوضح نسبة صافي الموجودات الأجنبية لدى المصارف العاملة ورأس المال لديها، وهذا المؤشر يقيس مخاطر الاحتفاظ بالعملة الاجنبية لدى المصارف التجارية في حال تعرضت العملة الوطنية الى تقلبات:

**شكل (16)**
**راس مال المصارف العاملة وصافي الموجودات الاجنبية لديها**

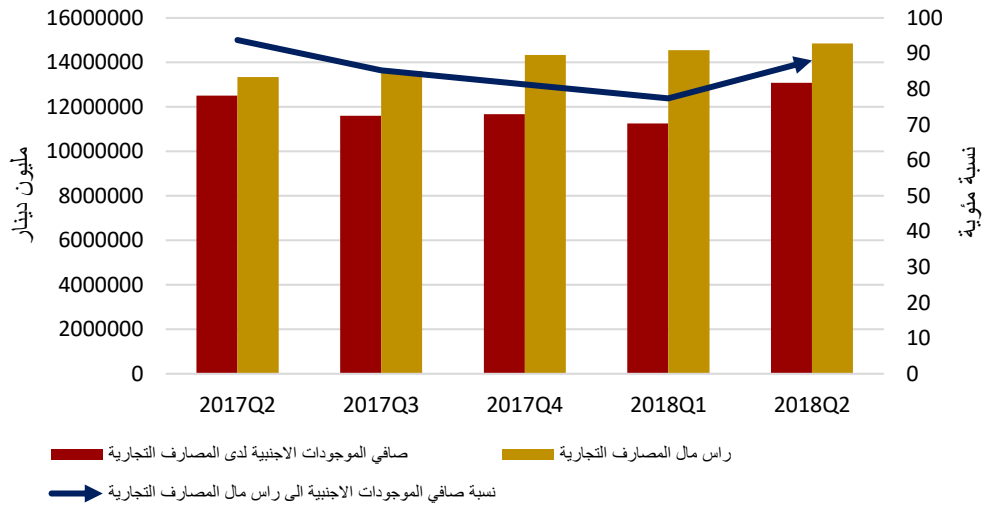


**المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.**

من الشكل (16) يُلحَظ أنّ نسبة صافي الموجودات الأجنبية إلى رأس مال المصارف العاملة قد انخفضت من (93.7%) في الفصل الثاني من عام 2017، إلى (88.09%) للفصل نفسه من عام 2018، مع أرتفاع في حجم رؤوس أموال المصارف العاملة الذي ارتفع من (13336257) مليون دينار في الفصل الثاني عام 2017 الى (14853825) مليون دينار

لنفس الفصل من عام 2018 بنسبة نمو (11.3%)، هذا يشير الى أن القطاع المصرفي العراقي يمتلك مصدات كافية ضد تقلبات أسعار الصرف وذلك من طريق الاحتفاظ برأس مال مرتفع، أضافة إلى نجاح البنك المركزي بالمحافظة على أستقرار أسعار الصرف عند (1200) دينار للدولار الواحد أثناء الفصل الثاني 2018 بعدما كان (1248) دينار للدولار لنفس الفصل من عام 2017، هذا الاستقرار النسبي في سعر الصرف يؤدي إلى الاستقرار في قيمة الموجودات الأجنبية لدى المصارف العاملة، ومن ثَمَّ فإنّ الاحتفاظ بالموجودات الأجنبية لدى المصارف العاملة لا تترتب عليه مخاطر عالية وذلك لاستقرار أسعار الصرف، وبحسب هذا المؤشر فإنّ القطاع المصرفي العراقي غير معرّض لمخاطر الصرف الأجنبي نتيجة لاحتفاظه برؤوس أموال كبيرة واستقرار أسعار الصرف في العراق.

# الفصل الثالث

## تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي

### أولاً: معدل التضخم:

سجل معدل التضخم انخفاضاً كبيراً اثناء الفصل الثاني من عام 2018 ليصل إلى (0.4%) بعد أن سّجل (1.8%) أثناء الفصل الثاني من عام 2017 وهو ثمرة سياسة البنك المركزي العراقي في السيطرة على معدلات التضخم من خلال سيطرته المباشرة على الاستقرار النسبي لاسعار الصرف، فضلاً عن أنخفاض الطلب الكلي المحلي نتيجة اتباع الحكومة سياسة انفاقية انكماشية انخفض فيها الانفاق الفعلي ليصل الى (30,488) مليار دينار في الفصل الثاني من عام 2018 بعدما كان (41,687) مليار دينار في الفصل الثاني من عام 2013. كما ان ارتفاع اسعار النفط العالمية اثناء الفصل الثاني 2018 والتي وصلت الى (76) دولار للبرميل بعدما كانت (49.98) دولار للبرميل في الفصل الثاني من عام 2017[1]، إذ ساعدت في السيطرة على التوقعات التضخمية من خلال إعطاء اشارات ايجابية لتوقعات الافراد والشركات نحو الاقتصاد العراقي، فيما شهد معدل سعر الفائدة الحقيقي على الودائع ارتفاعاً اثناء المدة نفسها ليصل الى (4.4%) بعد ان سجل (3.2%) أثناء الفصل الثاني من عام 2017 متأثراً بانخفاض التضخم، وكما هي موضحة بالشكل (17).

[1] Investing.com: https://sa.investing.com/commodities/brent-oil-historicl-data

شكل (17)
معدل التضخم، معدل سعر الفائدة الحقيقي

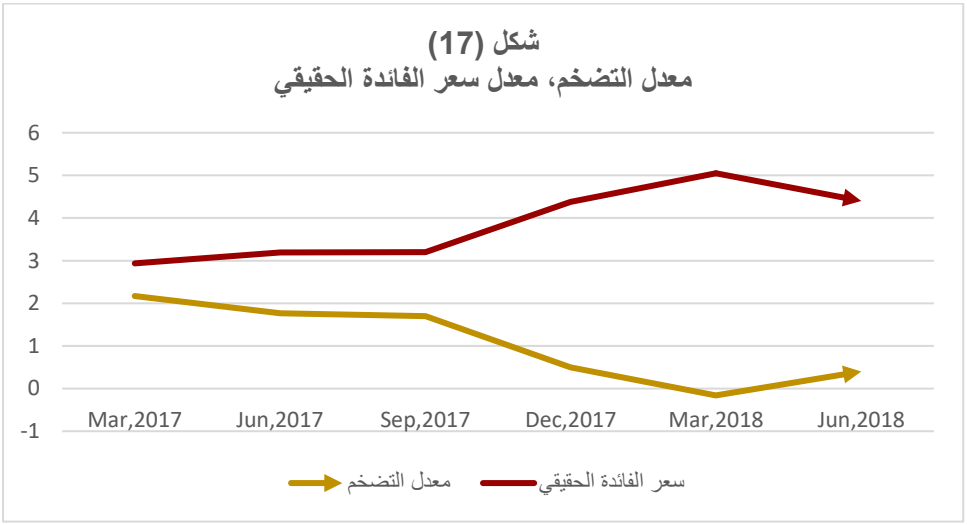


**المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.**

## ثانياً/ فائض أو عجز الموازنة العامة إلى GDP:

سجلت نسبة فائض أو عجز الموازنة العامة للدولة الى GDP ارتفاعاً أثناء الفصل الثاني من عام2018 لتصل إلى (22.37%) بعدما كانت (7.12 %) أثناء الفصل الثاني من عام 2017 وذلك نتيجة الفائض المتحقق من الموازنة العامة للدولة والذي وصل إلى (14.9) ترليون دينار اثناء الفصل الثاني من عام 2018 بعدما كان (3.8) ترليون أثناء الفصل الثاني من عام 2017 نتيجة ارتفاع الايردات الفعلية بنسبة كبيرة وصلت إلى (43%) لتسجل مبلغاً مقداره (45.4) ترليون دينار اثناء الفصل الثاني من عام 2018 بعدما كانت (31.7) ترليون دينار في الفصل الثاني من عام 2017، إذ عملت هذه الزيادة في الإيرادات العامة على تخفيف ضغط الاقتراض الحكومي من الجهاز المصرفي، لتنخفض حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية نسبة إلى إجمالي الدين الداخلي[1] من (33.6%) في الفصل الثاني من عام 2017 إلى (33.5%) في الفصل الثاني من عام 2018[2]، فيما سجلت ذات النسبة في الفصل الاول من

[1] اجمالي الدين الداخلي يشمل (الدين على وزارة المالية، حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية، قروض مؤسسات مالية، السندات).
[2] البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي http://cbiraq.org/SubCategoriesTable.aspx?SubCatID=101

عام 2018 (33.8%)، وكما هو موضح بالشكل (18)، وهذا قد خفف مزاحمة المالية العامة للاقتراض من المصارف لصالح القطاع الخاص، إذ زادت القروض المقدمة للقطاع الخاص بنسبة (11.4%) اثناء الفصل الثاني من عام 2018 لتصل الى (20.625) ترليون دينار بعدما كانت (18.519) ترليون دينار أثناء الفصل الثاني من عام 2017.

شكل (18)
نسبة حوالات الخزينة الى اجمالي الدين الداخلي، نسبة فائض أو عجز الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي GDP

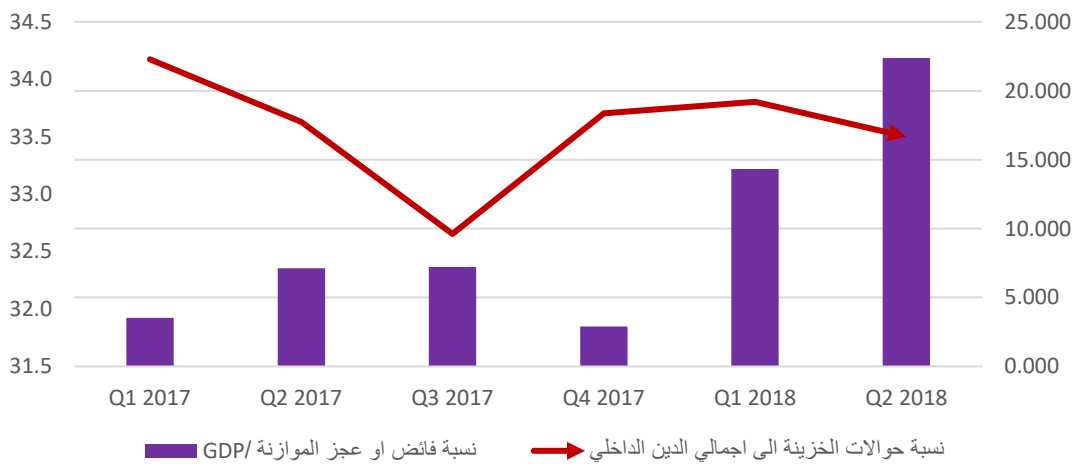


**المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.**

## ثالثاً: معدل التغير في الناتج المحلي الإجماليGDP:

يعتبر الناتج المحلي الأجمالي من أهم المؤشرات التي تستخدم للتعبير عن مدى تطور النشاط الاقتصادي في البلد، كما انه يلخص النشاطات الاقتصادية التي قام بها البلد خلال تلك الفترة الزمنية، ومدى مساهمة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية في الانتاج المحلي والاهمية النسبية لكل قطاع، لذلك يعتبر الناتج المحلي الاجمالي وصف تفصيلي للحالة الاقتصادية للبلد، أن زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الأجمالي يشير إلى أنتعاش النشاط الاقتصادي والعكس صحيح، وقد سجل الناتج المحلي الاجمالي في العراق ارتفاعاً في الفصل الثاني من عام 2018 ليصل إلى

(66511117.8) مليون دينار، بعد أن كان (53302906.6) مليون دينار لنفس الفصل عام 2017، بنسبة ارتفاع (24.8%) كما في الشكل (19)، وهو أشارة إلى الانتعاش النسبي للنشاط الاقتصادي المتزامن مع أرتفاع أسعار النفط العالمية والتحسن النسبي في الظروف الامنية.

**شكل (19)**
**معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي**

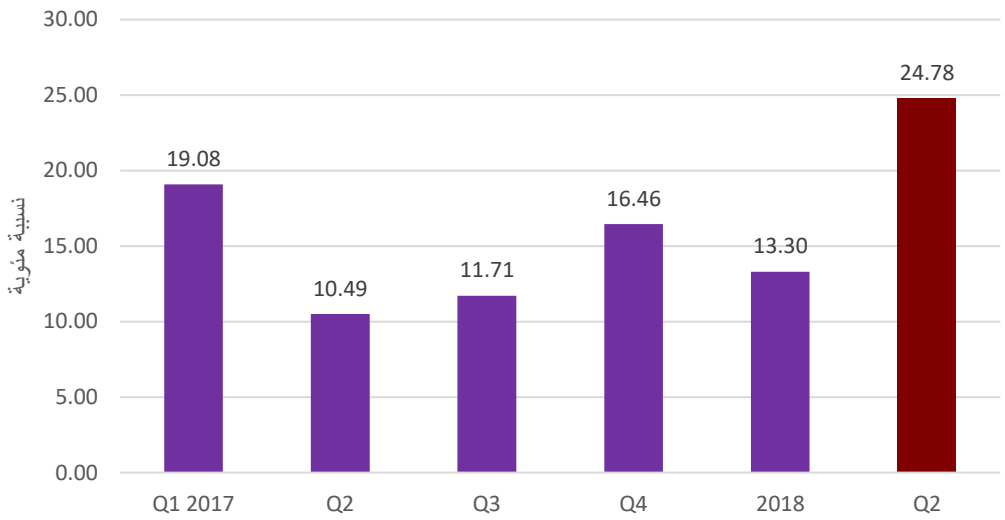


**المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.**

البنك المركزي العراقي
www.cbi.iq